

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثانية والأربعون

فيينا، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

البند ٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة

(ج) تنفيذ التوصيات المتعلقة بمعايير الإدارة الواردة

في "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية"

تنفيذ التوصيات المتعلقة بمعايير الإدارة الواردة

في "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية"

تقرير من المدير العام

تُقدّم هذه الوثيقة تقريراً مرحلياً عن الخطوات التي اتخذتها اليونيدو في تنفيذ التوصيات المتعلقة بمعايير الإدارة الواردة في "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية"، عملاً بمقرّر المؤتمر العام م ع-١٥/م-١٨. وهي تكمل المعلومات الواردة في الوثيقة IDB.42/14.

المحتويات

الصفحة

٣ أولاً - مقدّمة
٤ ثانياً - الإدارة القائمة على النتائج

لدواعي التوفير، طُبِع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



الصفحة

٥ ثالثاً- الإدارة العملية
٨ رابعاً- الإدارة المالية
١١ خامساً- إدارة الموارد البشرية
١٤ سادساً- إدارة العمليات الميدانية
١٧ سابعاً- تنمية الشراكات
٢٠ ثامناً- الإجراء المطلوب من المجلس اتّخاذ

أولاً - مقدمة

١- رحّب المؤتمر العام، في دورته الخامسة عشرة، بوثيقة النتائج التي توصل إليها الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها، وعنوانها "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية" (المقرّر م ع-١٥/م-١٨). وبموجب المقرّر نفسه، طلب المؤتمر إلى المدير العام اعتبار "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية" مساهمةً جوهريةً لصوغ وتنفيذ الأطر البرنامجية المتوسطة الأجل والبرامج والميزانيات وسائر البرامج التنفيذية لليونيدو. كما أيد المؤتمر التوصيات المتعلقة بمعايير الإدارة الواردة في "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية"، وطلب إلى المدير العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذها.^(١)

٢- ويضع إعلان ليمّا و"وثيقة الإرشادات الاستراتيجية" مبادئ توجيهية واضحة ويوصيان بتدابير يتعيّن على المنظمة اتخاذها في الإدارة المعنية بالنتائج، والأنشطة على الصعيدين القطري والإقليمي، والكفاءة، والموارد، وتحقيق الاتّساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتوضّح هاتان الوثيقتان الفهم المشترك لدى الدول الأعضاء لولاية اليونيدو بغية إتاحة فرص من نحو الفرص المنبثقة عن جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وزيادة بروز صورة المنظمة، وتعزيز قدرتها على الوفاء بالمؤمل منها إنجازها. وعلاوة على ذلك، فإنّ الوثيقتين المذكورتين آنفاً تشكّلان الأساس الذي تستند إليه التدابير الوارد وصفها في هذا التقرير والتي توجّهها اليونيدو نحو الوفاء الشامل بتوصيات الإدارة المذكورة.

٣- ولذلك، فإنّ هذه الوثيقة تقدّم لمحةً عامةً عن أحدث التطورات المتعلقة بإدارة اليونيدو في المجالات التالية: (أ) الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك التطورات في تخطيط البرامج والأنشطة ورصدها والإبلاغ عنها؛ (ب) الإدارة العملية، بما في ذلك الوفورات في التكاليف الإدارية وما يتصل بها من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة؛ و(ج) الإدارة المالية، بما في ذلك التّهجّ المتّبعة بشأن حشد الموارد ومصادر التمويل الابتكارية والأكثر مرونة؛ و(د) إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك موازنة الموظفين للاحتياجات من الموارد البشرية، والاعتبارات بشأن تنفيذ السياسة الجنسانية، واعتماد استراتيجية لمعالجة التمثيل الجغرافي المتوازن؛ و(هـ) إدارة العمليات الميدانية، بما في ذلك تنظيم الشبكة الميدانية والموارد ذات الصلة؛ و(و) تطوير الشراكات، بما في ذلك آليات تعزيز التواصل مع الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات والكيانات الأخرى.

(١) الوثيقة IDB.41/24.

٤ - ويرد وصف تفصيلي لأنشطة اليونيدو ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة في الوثيقة IDB.42/15. وفي هذا السياق، لا تزال المنظمة ملتزمة بالآليات والسياسات المتفق عليها على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما استعراض السياسات الشامل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الذي يجري كل أربع سنوات. وخلال عام ٢٠١٤، شاركت اليونيدو في الأفرقة المشتركة بين الوكالات من أجل إعداد مؤشرات استعراض السياسات الشامل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الذي يجري كل أربع سنوات، وساهمت بفعالية في إطار الرصد والإبلاغ اللاحق للاستعراض المذكور.

ثانياً - الإدارة القائمة على النتائج

٥ - أوكلت اليونيدو، من أجل توضيح التأثير الإنمائي من جميع أنشطتها وبرامجها في مجال التعاون التقني وكذلك الدروس المستفادة من توصيات التقييم، اهتماماً كبيراً بتنفيذ استراتيجيات موجّهة نحو الإدارة القائمة على النتائج واستكشاف آليات من أجل مواصلة تعزيز التنسيق في مجال الإدارة القائمة على النتائج.

٦ - ويختلف الإطار البرنامجي الحالي للمنظمة، وهو الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (الذي مُدّد حتى عام ٢٠١٥)، عن الوثائق السابقة في هذا الخصوص، من حيث إنه يربط الإدارة القائمة على النتائج على نحو أوثق بتحقيق النتائج. ويشكّل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الأساس لتخطيط برامج اليونيدو وميزانياتها. وهو أيضاً الأساس للنتائج الآلية في نظام تخطيط الموارد المؤسسية.

٧ - والتوجّه نحو النتائج والمساءلة هما عاملان أساسيان في وظيفة اليونيدو التقييمية، والتي لا تزال مستقلة عن الهيكل الإداري، ومستقلة في عملياتها من حيث تنفيذ جوانب التخطيط والتنفيذ والإبلاغ من وظيفة التقييم. ويمكن الاطّلاع على المزيد من المعلومات عن أنشطة مكتب التقييم المستقل في الوثيقة IDB.42/10.

٨ - وتماشياً مع الولايات القائمة، تتولى المنظمة إعداد برامج وميزانيات قائمة على النتائج بما يتوازى تماماً مع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وفي ضوء ذلك، تم وضع برنامج اليونيدو وميزانياتها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وفقاً لمعايير الإدارة القائمة على النتائج، مع التركيز على إدماج مكونات رئيسية من قبيل النواتج والنتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء والتأثير المتوقع، مما يزيد من قدرة المنظمة على الرصد والإبلاغ عن النتائج التي تحققت. ومن خلال برنامج التغيير والتجديد في المنظمة ونظام تخطيط الموارد المؤسسية، فإن صياغة مشاريع

التعاون التقني، بما في ذلك الميزانيات والنفقات، تغيرت هي أيضاً من الإجراءات القائمة على الأنشطة إلى الإجراءات القائمة على النتائج.

ثالثاً - الإدارة العملية

٩- أحد المواضيع التي تتكرر في النقاش أثناء دورات أجهزة تقرير السياسات هو مسألة مكاسب الكفاءة القابلة للقياس الكمي، سواء في الاستجابة لضغوط الميزانية أم نتيجة للاستثمارات في نظم تكنولوجيا المعلومات، ومن ذلك مثلاً برنامج التغيير والتجديد في المنظمة. ويعرض هذا القسم عدداً من التدابير الحالية لزيادة الكفاءة التي تضطلع بها المنظمة في مجال إدارة العمليات (أي تحقيق وفورات في الميزانية ضمن شعبة دعم البرامج والإدارة العامة؛ وجدوى الاستعانة بمصادر خارجية في تنفيذ بعض الأنشطة الإدارية؛ وتخفيض بنود النفقات غير المتعلقة بالموظفين؛ وتقييم فعالية نفقات السفر وكفاءتها). ويجري تقييم كل إمكانية متاحة على أساس التأثير في الإنتاجية والوفورات المحققة ومن حيث تحسين نوعية خدمات اليونيدو. وقد أسفر كل تدبير محدد الهدف عن نتائج إيجابية فيما يخص كل معيار على النحو المبين أدناه.

١٠- وبما أن جزءاً كبيراً من الدعم الإداري توفره شعبة دعم البرامج والإدارة العامة، فقد تحققت بالفعل وفورات إدارية من خلال تخفيض النفقات المتعلقة بميزانية تلك الشعبة. وكما ورد في الوثيقة IDB.42/8، فإن التخفيضات المجمعة في ميزانية شعبة دعم البرامج والإدارة العامة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تصل إلى حوالي ٥,٢ ملايين يورو. ويُخصّص أكثر من ٩٠ في المائة من الميزانية الإجمالية لخدمات شعبة دعم البرامج والإدارة العامة إلى تكاليف الموظفين، التي يقترن معظمها بالوظائف. ولذلك فإن الوفورات في الميزانية المذكورة أعلاه تحققت أساساً من خلال التخفيضات التي أُجريت في عدد المناصب الإدارية.

١١- وقد أنشئ برنامج التغيير والتجديد في المنظمة لأسباب متعددة منها تحقيق مكاسب في الكفاءة بزيادة الإنتاجية وتحسين نوعية خدمات اليونيدو، مما يسهل زيادة تقديم الخدمات في نطاق ميزانية ذات نمو صفري. وقد أبرز آخر تقرير قُدم بشأن هذا الموضوع (IDB.41/9)، الفقرة ٢٢) مكاسب الكفاءة المتوقع تحقيقها في إطار برنامج التغيير والتجديد في المنظمة وبتنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية. وإلى جانب ذلك، وفي سياق تنفيذ برنامج التغيير والتجديد في المنظمة، تبدت وفورات التكاليف الإدارية بالفعل في برنامج وميزانيته كل من فترتي السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي السنوات الأخيرة، تحققت نمو كبير أيضاً في حجم تنفيذ خدمات التعاون التقني على الرغم من حدوث تناقص في الميزانية العادية وجمود

نسي في مستويات التزويد بالموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، يشار إلى التقرير عن مكاسب الكفاءة التي تحققت من خلال تنفيذ برنامج التغيير والتجديد في المنظمة (IDB.42/8).

١٢- وبرزت في ميزانتي شعبة دعم البرامج والإدارة العامة لفتري السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و٢٠١٤-٢٠١٥ تخفيضات كبيرة في عدد وظائف معادلات الدوام الكامل (الوظائف التفرغية). وترد الأرقام الدقيقة في الوثيقة IDB.42/8، الفقرتين ٨ و ٩. ومن بين مجموع التخفيضات، وقدرها ٢٢,٥ وظيفة، يكاد يكون جميعها (٢١,٥) في فئة الخدمات العامة. ويمثل هذا النمط تخفيضاً في القدرات في المجالات المكتبية، بينما حُوفِظ على القدرات الفنية لخدمات الدعم. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والنظم، أمكن تخفيض عدد الوظائف بسبب التحول نحو الاستعانة بمصادر خارجية في بعض المهام، مما تطلّب بدوره ميزانية إضافية في إطار عناوين غير ذات صلة بالموظفين اعتباراً من عام ٢٠١٤.

١٣- ولدى اليونيدو سجل إنجازات يُقتفى من التقييم المستمر للخيارات المتاحة للاستعانة بالمصادر الخارجية فيما يخص أنشطتها الإدارية. وارتبطت أحدث حالتين بخدمة إدارة المباني وخدمات المطاعم، وكلتاهما لصالح المنظمات الكائنة في مركز فيينا الدولي. وقد أُنجزت عدّة دراسات بشأن خيارات الاستعانة بالمصادر الخارجية في مجال خدمات إدارة المباني. بيد أن هذه الدراسات لم تقدّم حلاً سريعاً ومُرضياً ينطوي على إمكانية تحقيق وفورات كبيرة. ومن ناحية أخرى، فإن نموذج الأعمال التجارية الجديد لتقديم خدمات المطاعم في مركز فيينا الدولي خفّض بقدر ملحوظ من العبء الإداري. وفي حين لا تزال اليونيدو تتولى تقديم خدمات المطاعم باعتبارها خدمة مشتركة في مركز فيينا الدولي، فإن المشتريات والمبيعات المتصلة بخدمات المطاعم لم تعد تُجرى باسم اليونيدو. ومن ثمّ فإنه في حين احتفظت اليونيدو بالسيطرة التامة على نوعية الخدمة وأدائها، تمّ جني مكاسب تتعلق بالكفاءة الإدارية. وفي فرع الخدمات المالية وحده، أسفرت الطريقة الجديدة عن وقف إحدى الوظائف المكتبية، مما أتاح تخصيص قدرات للعمليات الرئيسية.

١٤- وعلاوة على ذلك، اختارت اليونيدو الأخذ بأحدث نظم الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات وبالتالي قللت الاعتماد على العمليات اليدوية والورقية.

١٥- ومن أجل زيادة الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، كان تخفيض بنود النفقات غير المتعلقة بالموظفين من بين أولويات الأمانة أثناء الأعمال التحضيرية للميزانية. وتمّ إحراز نجاح كبير في تخفيض تكاليف الطباعة واستهلاك الورق عن طريق تغيير الإجراءات الداخلية، والأخذ بسياسات الموافقة الإلكترونية وإصدار وثائق الدورات إلكترونياً. وعلى نحو مماثل، خُفّضت

تكاليف الترجمة من خلال زيادة الإيجاز في وثائق الدورات والاستعاضة عن المحاضر الموجزة المكتوبة بالسجلات الرقمية للدورات في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. كما خُفِّضت أيضاً تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية على مر السنين عن طريق حلول تكنولوجيا المعلومات الحديثة.

١٦- وتمثل المساهمات المقدّمة إلى خدمات الأمم المتحدة جزءاً هاماً من نفقات اليونيدو غير المقترنة بالموظفين. ومع ذلك، فإنّ تأثير اليونيدو محدود على ميزانيات هذه الخدمات والأنشطة التي يُعتمد الجزء الأكبر منها في نيويورك. فعلى سبيل المثال، يطرد ازدياد المساهمات المقدّمة إلى الخدمات ذات الصلة بالأمن. وتضع التوقعات الجديدة، مثل التشارك في تكاليف نظام الأمم المتحدة للمنسّقين المقيمين، متطلبات إضافية على ميزانية اليونيدو.^(٢) وسوف يكون بذل المزيد من الجهود لتحديد ما يمكن تحقيقه من وفورات في النفقات غير ذات الصلة بالموظفين جزءاً أساسياً من عملية إعداد الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي حين سوف تفحص الأمانة بجدية تلك المواد الواقعة تحت سيطرتها، يتعين عليها أن تعتمد على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في نيويورك لتقييد نفقات الميزانية على الخدمات والأنشطة الممولة على نحو مشترك.

١٧- وفي حين لا توفر أرقام الميزانية استنتاجات بشأن فعالية وكفاءة نفقات السفر، تجدر الإشارة إلى أنّ نفقات السفر في الميزانية العادية، أي تكاليف السفر الممولة من الاشتراكات المقررة، خُفِّضت إلى حدّ كبير في فترتي السنتين الماضيتين. ويعني ذلك تحديداً، أنّ الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تضمّنت تخفيضاً بواقع ١,٦ مليون يورو في مخصصات السفر، تبعه تخفيض إضافي بواقع ٠,٩ مليون يورو في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٨- وخلاصة القول، فقد تمّ تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة من خلال تنفيذ برنامج التغيير والتجديد. وقد أُدرجت بالفعل الوفورات في التكاليف الإدارية ضمن البرنامج والميزانيتين لفترتي السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥، وبلغ مجموعها حوالي ٥,٢ ملايين يورو. وأدّت الإنجازات التي تحقّقت في إطار برنامج التغيير والتجديد وتنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية إلى مكاسب في الإنتاجية في نظم تكنولوجيا المعلومات وعمليات تسيير الأعمال لدى اليونيدو. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ، منذ إنشاء وحدة دعم الأعمال والنظم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، إدخال عدد كبير من التحسينات على نظام تخطيط الموارد المؤسسية وأتباع الحلول المتلى في إجراءات تسيير الأعمال، وهناك المزيد من التحسينات التي يُنتظر إدخالها في المستقبل.

(٢) Add.1 و IDB.42/6.

رابعاً- الإدارة المالية

١٩- قامت المنظمة، من أجل تعزيز قاعدتها المالية، بخطوات ملموسة صوب تعبئة مصادر تمويل بديلة، وذلك في المقام الأول من خلال تبرعات الدول الأعضاء وغيرها من فاعلي الخير.

٢٠- ويمكن أن تساعد التبرعات في تمويل الأنشطة المتعلقة بالميزانية التي تكون إما مرنة من حيث التوقيت أو قابلة للتعديل، وإما توفر تمويلًا إضافيًا لبعض الأنشطة المتعلقة بالميزانية ومن ثم تساعد على توسيع نطاق النشاط تبعاً لمقدار الأموال الإضافية المتلقاة. ولكن المخاطرة الجسيمة الوحيدة هي تمويل الأنشطة المتعلقة بالميزانية من خلال التبرعات تكمن في طبيعتها غير القابلة للتنبؤ. وهذه المخاطرة يمكن تخفيفها إذا تم تلقي التبرعات المعنية قبل دورة التخطيط أو إذا قدم المانحون المحتملون التزاماً قوياً بالسداد. وخلافاً لذلك، فإن الأنشطة الممولة طوعياً ستكون محدودة بطبيعتها بتلك التي يمكن بدؤها ووقفها في غضون مهلة قصيرة، استناداً إلى توافر التمويل. وأحد الأمثلة التوضيحية على توفير التمويل الإضافي للأنشطة المتعلقة بالميزانية، ومن ثم توسيع نطاق النشاط حسب مقدار الأموال الإضافية المتلقاة، يمكن أن يكون تمويل مساهمة اليونيدو في نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين. وذلك أنه في حين يظل الرسم الأساسي مدرجاً في الميزانية العادية، فإن المتبقى من المساهمة يمكن تمويله حتى مستوى التبرعات المتلقاة لهذا الغرض.

٢١- وفي تطبيق مباشر آخر للمفهوم الوارد أعلاه يمكن معالجة قصور خطير في منهجية الميزنة التقليدية القائمة على أساس المبالغ النقدية للأمم المتحدة، أي عدم وجود آلية مناسبة من أجل تأمين التمويل اللازم للاستثمارات الرأسمالية أو التبديلات الكبرى في التجهيزات الرأسمالية. وهذه المهمات إنما تتطلب ضمان التمويل لفترات تتجاوز فترة السنتين وبالتالي لا يمكن أن تُدار بشكل جيد بتمويل معتمد لمدة سنتين فقط. وقد أنشأت عدّة منظمات في الأمم المتحدة حساباً خاصاً كصندوق للاستثمار الرأسمالي. وهذا من شأنه أن يمثل خياراً قابلاً للتطبيق أيضاً بالنسبة إلى اليونيدو لضمان التمويل من أجل صون هياكلها الأساسية، وأبرزها نظام تخطيط الموارد المؤسسية.

٢٢- وتشير التقديرات الأولية إلى أن تطوير نظام تخطيط الموارد المؤسسية من أجل مواكبة التقدم التكنولوجي، سوف يحتاج إلى استثمارات إضافية بقيمة ١,٥ مليون يورو في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ثم سوف يصبح القيام بعملية تحديث رئيسية واجباً في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بتكلفة تقديرية تصل إلى ٥ ملايين يورو. وسوف تتطلب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات استثماراً سنوياً يبلغ في المتوسط ١ مليون يورو، بالإضافة إلى تكاليف الصيانة العادية.

٢٣- وبالنظر إلى ما سبق أعلاه، يمكن إنشاء صندوق استثمار رأسمالي رئيسي كحساب خاص بموجب البند ٦-٣ من النظام المالي، ويمكن أن يتلقى الإيرادات المتأتية من المصادر التالية: (أ) مبلغ ثابت من الميزانية العادية، كما تقرها الدول الأعضاء أثناء عملية اعتماد الميزانية لفترات السنتين المقبلة؛ و(ب) المساهمات من خارج الميزانية المقدمة على أساس طوعي؛ و(ج) الوفورات النقدية المحققة في إطار الميزانية العادية في نهاية فترة السنتين. وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة الممولة من صندوق الاستثمار الرأسمالي الرئيسي ينبغي أن تفي بالمعايير التالية: '١' أن تتسم بأولوية ملحّة؛ و'٢' أن يكون عمر منفعة يزيد على فترة سنتين واحدة؛ و'٣' أن تكون ذات تكلفة امتلاك كلية تزيد على ٢٠٠.٠٠٠ يورو؛ و'٤' أن تكون ذات طابع هيكلية رئيسي.

٢٤- ووفقاً للبند ٦-٤ من النظام المالي، سوف يقدم المدير العام من ثمّ تقريراً إلى المجلس من خلال الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية، يُعرض فيه بوضوح تحديد أغراض وحدود صندوق الاستثمار الرأسمالي الرئيسي. وعلى نحو ممثّل، سوف يُؤام الاقتراح المقدم من المدير العام بشأن البرنامج والميزانيتين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مع المفهوم المذكور أعلاه.

٢٥- وتُستمد نسبة كبيرة جداً من موارد ميزانية اليونيدو من مساهمات الدول الأعضاء. ولذا فإنّ دفعات الدول الأعضاء غير الكاملة أو المتأخرة تؤدي إلى تردّي الظروف التي يُضطلع في ظلها بأنشطة المنظمة. وبناءً على ذلك، فإنّ الأمانة تشجّع دولها الأعضاء على سداد المبالغ المستحقة عليها في أوانها من أجل تيسير التنفيذ السلس للأنشطة المخطّط لها مسبقاً.

٢٦- وفي نهاية عام ٢٠١٣، أرسلت فواتير الاشتراكات المقرّرة لعام ٢٠١٤ إلى جميع الدول الأعضاء، مبيّنة المساهمات التي ينبغي دفعها عن عام ٢٠١٤ وكذلك عن الأعوام السابقة ولصالح صندوق رأس المال المتداول. وتلقت الدول الأعضاء التي فقدت حقوق التصويت الخاصة بها لدى اليونيدو في عام ٢٠١٤ رسائل إضافية، لإبلاغها بوضعها وبالمبالغ المستحقة عليها من أجل استعادة حقوق التصويت المذكورة. كما تلقت البلدان التي ستفقد حقها في التصويت في السنة المقبلة رسالة إخطار توضّح المبلغ الأدين الذي يتعيّن دفعه من أجل تفادي هذه الخسارة.

٢٧- وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، أرسلت رسائل تذكيرية أيضاً إلى جميع الدول الأعضاء التي لم تسدّد اشتراكاتها المقرّرة المستحقة بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٤. وقد بذلت الأمانة كل جهد ممكن لمتابعة تسوية المتأخرات مع الدول الأعضاء المعنية.

٢٨- ومن أجل زيادة الوعي وتقديم أدوات معلومات تكميلية بشأن المسائل المالية، استُحدث تقرير حاسوبي جديد على الخط المباشر يبين الوضعية المحدّثة للاشتراكات المقرّرة

والمبالغ غير المسدّدة. وقد أصبح بإمكان جميع البعثات الدائمة للدول الأعضاء الاطلاع على هذا التقرير المتاح بالاتصال الحاسوبي المباشر. وعلاوة على ذلك، جرى تذكير الدول الأعضاء التي عليها متأخرات متعدّدة السنوات بالإمكانيات المتاحة لتسوية اشتراكاتها غير المسدّدة عن طريق خطط الدفع. وجرى إعداد عدة خطط دفع للنظر فيها من جانب الحكومات خلال عام ٢٠١٤. وتجرى بعناية مراجعة خطط السداد القائمة من حيث الامتثال، وتُبلّغ البعثة الدائمة المعنية بالتعليقات اللازمة. ونُظّم عدد من الاجتماعات مع ممثلي البعثات الدائمة لمناقشة إمكانيات تسوية المتأخرات المتراكمة من الاشتراكات المقرّرة وطرائق خيار خطة السداد.

٢٩- ولكن على الرغم من جميع الجهود المبذولة، قد يلاحظ أن نسبة تحصيل الاشتراكات المقرّرة في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لم تكن سوى ٧٧,٩ في المائة لعام ٢٠١٤.

٣٠- ولكي تُفعّل اليونيدو أولوياتها المواضيعية وولايتها من أجل تنمية صناعية شاملة للحميع ومستدامة، تظل الجهود المنتظمة المبذولة لتشجيع الدول غير الأعضاء على الانضمام، أو إعادة الانضمام، إلى المنظمة جزءاً لا يتجزأ من أنشطتها في مجال التوعية والدعوة. وفي هذا الصدد، عقدت اليونيدو عدداً من الاجتماعات مع الدول غير الأعضاء، بما في ذلك أستراليا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

٣١- ويُعدُّ حشد التمويل خارج الميزانية من أجل تقديم خدمات اليونيدو أمراً لا بُدَّ منه، خاصة بالنظر إلى محدودية التمويل المتاح من أجل أنشطة التعاون التقني من ميزانيتها العادية. وكما هو مبين في تقرير اليونيدو السنوي لعام ٢٠١٣، فإن حجم هذه الأموال من خارج الميزانية المتاحة لبرامج التعاون التقني لليونيدو بلغ ١٨٧,٤ مليون دولار، بزيادة تتجاوز ١٨ في المائة قياساً إلى عام ٢٠١٢. ومن ثمّ فإنّ هذا المستوى من الأموال المحشودة في عام ٢٠١٣ بلغ أعلى مستوى حقّته المنظمة على الإطلاق.

٣٢- وتدلُّ الزيادة الصلبة في التمويل لبرامج اليونيدو بوضوح على الاهتمام المتجدّد بالقطاعات الإنتاجية وعلى الثقة الموضوعية في المنظمة، ولا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية العالمية والانخفاض العام في المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن أجل مواصلة هذا الاتجاه الإيجابي الذي شهدته السنوات الأخيرة، فإنّ جهود اليونيدو تهدف إلى تعزيز مصادر التمويل المتكررة والمتنوّعة، بما في ذلك من خلال مساهمات إضافية من مصادر ثنائية ومتعدّدة الأطراف تقليدية وناشئة، وإلى تعبئة الموارد البرنامجية.

٣٣- وكما ذكر في الوثيقة IDB.42/5، فقد تواصل تعزيز صناديق اليونيدو الاستثمارية المواضيعية، وبخاصة في مجالات الأمن الغذائي والبيئة والطاقة، وتوسيع نطاقها. وقد وردت

المساهمات المقدمة إلى برامج اليونيدو في هذا الإطار من أرصدة الاعتمادات غير المنفقة المتنازل عنها ومن مصادر أخرى. ومن شأن رصد مخصصات إضافية لهذه الصناديق الاستثمارية أن يُمكن اليونيدو من إعداد مشاريع في صدارة الأولوية في هذه المجالات الرئيسية وأن يمكنها في الوقت نفسه من توفير الموارد اللازمة لتقاسم التكاليف، حيثما لزم الأمر.

٣٤- ومن الأمثلة على التمويل المتعدد الأطراف أيضاً مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا (3ADI). وإلى الآن أُدرّ ما مجموعه ١,٣ مليون يورو من "الاستثمار" في برنامج المبادرة عائداً يبلغ نحو ٣٠ مليون يورو على هيئة برامج تعاون تقني في السلسلة الإنتاجية السفلى، ممولة من مصادر أخرى. وعلاوة على ذلك، أقرّ مرفق البيئة العالمية حتى الآن تقديم تمويل في هيئة منح لثلاثة عشر مشروعاً أعدت بدعم من الصندوق الاستثماري بشأن الطاقة المتجددة بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي تقريباً، إضافة إلى ١٨٨ مليون دولار أمريكي سوف تقدّم في هيئة تمويل مشترك. كما أنشئ صندوق استثماري لأمريكا اللاتينية والكاريبي، برصيد قدره ٨٩١ ٣٣٩ ١ يورو في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

خامساً- إدارة الموارد البشرية

٣٥- نظراً للأهمية المركزية التي تتسم بها أنشطة اليونيدو في مجال التعاون التقني بالنسبة إلى ولايتها الأساسية، فقد بُذلت جهود من أجل تقليص نسبة التخفيضات في ملاك الموظفين في الفئات الفنية مقارنةً بوظائف الدعم.

٣٦- وبيّن الجدول أدناه التغيّر في أعداد الموظفين خلال فترتي السنتين الماضيتين وبالمقارنة مع الأعداد كما في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتتعلق هذه الأرقام بالموظفين العاملين لا بالوظائف المدرجة في الميزانية.

الجدول ١

التغير في أعداد الموظفين في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤

النسبة المئوية للتغير حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ مقارنة بالعدد في عام ٢٠١٠ ^(٣)	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤
٣,٤-	٧٠٩	٦٧٩	٦٧٦	٦٩٣	٦٨٥
المجموع					

(٣) الأعداد تشمل موظفي خدمات إدارة المباني.

٣٧- وعلى مدى فترتي السنتين الماضيتين، أُدخلت تعديلات على عدد الموظفين في مختلف الفئات، وأبرزها في مناصب المديرين، التي انخفضت بنسبة ٢٦,٢ في المائة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ مقارنةً بها في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن العدد انخفض في الفئتين الفنية والعلية، فإن عدد الفنيين الوطنيين المعيّنين محلياً قد ازداد. وكانت التعديلات التي أُدخلت على الأعداد الشاملة للموظفين نابعة أساساً من متطلبات مالية. وفي الحالات التي يُنظر فيها في الوظائف المدرجة في الميزانية الممولة من الميزانية العادية والعملياتية، فإن التخفيض من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يعادل ١٥ في المائة على مستوى المديرين و ٩ في المائة في إطار فئة الخدمات العامة كما هو مبين في الجدول أدناه.^(٤)

الجدول ٢

التغيرات في عدد الوظائف حسب الفئة (٢٠١٠-٢٠١٥)

٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٤-٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠١٠	
٣٣	٣٩	٣٩	الوظائف برتبة مدير
٦-	-	-	التخفيض
١٥-	-	-	النسبة المئوية
٢٩١	٣٢٧,٥	٣١٩,٧٥	عدد وظائف الخدمات العامة
٢٨,٧٥-	٧,٧٥	-	التخفيض
٩-	٢	-	النسبة المئوية

٣٨- وكانت التخفيضات في الوظائف المدرجة ضمن الميزانية أوسع نطاقاً في الخدمات الإدارية على اعتبار أن الأولوية ظلت تُوجّه إلى المكاتب البرنامجية المسؤولة مباشرة عن خدمات التعاون التقني. فعلى سبيل المثال، من بين مجموع الوظائف المخفّضة في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥، وعددها ٢٢,٥ وظيفة، في شعبة دعم البرامج والإدارة العامة، كان ما مجموعه ٢١,٥ وظيفة ضمن فئة الخدمات العامة.

٣٩- وشارك فرع إدارة الموارد البشرية في تقديم إحاطات إلى الدول الأعضاء. فقد قدّمت إدارة الموارد البشرية معلومات عن أمور عامة وكذلك محدّدة تتعلق بإدارة الموارد البشرية، بما في ذلك الشواغر واعتبارات التوازنين الجغرافي والجنساني ذات الصلة.

(٤) باستثناء وظائف خدمات إدارة المباني.

٤٠ - ويُعتبر التخطيط الملائم شرطاً أساسياً للوفاء بالتحديات المقبلة المتعلقة بالميزانية. وأجرت إدارة الموارد البشرية تحليلاً للاحتياجات من الموظفين، وهي بصدد تنفيذ خطة توظيف اعتمدها المدير العام فيما يخص عام ٢٠١٤.

٤١ - ومن بين ما مجموعه ٦٧ وظيفة معتمدة للتوظيف في عام ٢٠١٤، يرتبط ما نسبته ٧٢ في المائة من الوظائف ضمن الفئتين الفنية والعليا بالمجالات التقنية المتصلة بولاية اليونيدو وكذلك بالتمثيل الميداني. ويبيّن الجدول أدناه مجالات تخصُّص الوظائف الفنية التي يُنتظر شغلها خلال السنة الجارية.

الجدول ٣

تخصُّصات الوظائف الفنية المعتمدة في عام ٢٠١٤

التخصصات/مجالات التركيز	النسبة المئوية	عدد الوظائف	
بروتوكول مونتريال (التبريد، وتكييف الهواء والمواد الرغوية، والمذيبات والمدخنات)؛ وبناء القدرات التجارية (النوعية، والمعايير، والمطابقة، والامتثال)؛ والأعمال التجارية الزراعية (قدرات تنظيم المشاريع في المناطق الريفية؛ والنظم الغذائية)؛ والإدارة البيئية (إدارة المياه)؛ والطاقة وتغيّر المناخ (الطاقة المتجددة والريفية)؛ والأعمال التجارية والاستثمار والتكنولوجيا (المجموعات والروابط التجارية).	٤٩	١٩	تنفيذ برامج التعاون التقني الموضوعية
التمثيل ودعم تنفيذ البرامج على الصعيد الإقليمي أو الميداني.	٢٣	٩	التمثيل الميداني
التخطيط الاستراتيجي؛ المراجعة الداخلية للحسابات، والتقييم المستقل، ووظائف المكتب التنفيذي.	١٣	٥	الرقابة الاستشارية والمستقلة
إدارة الموارد البشرية؛ الشؤون المالية بما في ذلك الميزانية؛ والاشتراء؛ وإدارة المباني.	١٥	٦	الدعم المهني للتعاون التقني
	١٠٠	٣٩	المجموع في الفئتين الفنية والعليا
موظفو الخدمات العامة الذين يدعمون تنفيذ التعاون التقني والخدمات القانونية		٢٨	دعم الخدمات العامة لتنفيذ التعاون التقني على مستوى المقر والمراكز الميدانية
		٦٧	المجموع - الفئات

٤٢ - ويبيّن الجدول أدناه التوازن الجغرافي في عدد الموظفين المعيّنين دولياً، حسب قوائم الدول المدرجة في المرفق الأول من دستور اليونيدو، في الفئتين الفنية والعليا الذين لديهم عقود موظفين في إطار النظام الإداري للموظفين، اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.^(٥)

الجدول ٤

التوازن الجغرافي حسب قوائم الدول

الموظفون (المجموعتان ١٠٠ و ٢٠٠) الذين تمّولّ عقودهم من الميزانيتين العادية والعملية ومن ميزانيتي التعاون التقني/المشاريع		الموظفون (المجموعتان ١٠٠ و ٢٠٠) الذين تمّولّ عقودهم من الميزانيتين العادية والعملية		
النسبة المئوية	عدد الموظفين	النسبة المئوية	عدد الموظفين	قوائم دول اليونيدو
٣٣	٨٧	٣٤	٨٣	القائمة ألف
٤٦	١٢١	٤٣	١٠٥	القائمة باء
٧	١٩	٨	١٩	القائمة جيم
١١	٢٨	١٢	٢٨	القائمة دال
٣	١٠	٣	٧	الدول غير الأعضاء
١٠٠	٢٦٥	١٠٠	٢٤٢	المجموع

٤٣ - وفيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين، فإن عدد النساء المعيّنات دولياً في الفئتين الفنية والعليا الموظفات بعقود في إطار النظام الإداري لموظفي اليونيدو والممولة من الميزانية العادية وميزانية استرداد تكاليف الدعم (الميزانية العادية/الميزانية العملية) شهد زيادة طفيفة من ٣١,٣ في المائة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٣١,٥ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعلى مستوى المديرين، اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، يشير التوزيع إلى أنّ الإناث ممثلات بنسبة ٢٥,٨ في المائة في حين أنّ الذكور ممثلون بنسبة ٧٤,٢ في المائة.

سادساً - إدارة العمليات الميدانية

٤٤ - تماشياً مع التوصية الواردة في "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية" فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة كفاءة وفعالية البرامج والأنشطة في البلدان والمناطق، يجري العمل في جميع المناطق في هذا الصدد. وفي ضوء نشرة المدير العام UNIDO/DGB/2014/01 المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن هيكل أمانة اليونيدو، أعيد تحديد جميع المهام الوظيفية للوحدات الإدارية لفرع

(٥) PBC.30/7.

البرامج الإقليمية والتمثيل الميداني حسب دور كل منها وذلك من أجل تحقيق الكفاءة في توفير خدمات التعاون التقني إلى الدول الأعضاء مع ضمان الفعالية من حيث التكلفة. وفي هذا الصدد، تمّ التأكيد على أهمية المكاتب القطرية ودورها الحيوي في تنفيذ مخطّط التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على نحوٍ يحقّق لها أكبر قدر من الكفاءة والاستمرارية. وتنفّذ الطرائق الإدارية (مثل ميزانية المكاتب الميدانية والمشتريات ومسائل السفر والموارد البشرية) وفقاً لقواعد اليونيدو وإجراءاتها في إطار نظام تخطيط الموارد المؤسسية.

٤٥ - ونتيجة لذلك، تعترم اليونيدو، من خلال مكاتبها الإقليمية وشبكتها الميدانية، جعل خدماتها أقرب إلى متناول أصحاب المصلحة في البلدان الشريكة، وفي الوقت ذاته المساهمة في ضمان أن تكون أنشطة اليونيدو حسنة التصميم وفقاً لاحتياجات البلدان الشريكة وأولوياتها. وتضطلع المكاتب الإقليمية بالمهام الوظيفية الأساسية المتمثلة في إدارة العلاقات والطلب الاستراتيجي وحافظات المشاريع على الصعيدين القطري والإقليمي، بالتنسيق مع مكاتب اليونيدو الميدانية. وفي هذه العملية، تحافظ المكاتب الإقليمية على استمرارية الحوار مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في التنمية لتحديد الخدمات المطلوبة من اليونيدو استناداً إلى الأولويات البرنامجية للمنظمة.

٤٦ - وحتى عام ٢٠١٣، كانت شبكة اليونيدو الميدانية تتألف من مكاتب إقليمية وقطرية ومكاتب مصنّعة وجهات وصل وطنية، تتكوّن من ٥٥ مكتباً يعمل فيها ١٤٢ موظفاً وطنياً ودولياً. أمّا البلدان التي ليس لها تمثيل لليونيدو في الموقع، فتتولاها المكاتب الإقليمية ذات الصلة في المقر في فيينا. وما زالت المكاتب الميدانية تضطلع بدور أساسي بالنسبة إلى المنظمة حيث تكفل أن تتسق تدخلاتها مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. كما أنها تيسّر التفاعل مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات المحلية والإقليمية، والمناخين الثنائيين والمتعددي الأطراف. ويرد وصف مفصل للمكاتب الميدانية لليونيدو في الفصل الثاني من التقرير السنوي لليونيدو لعام ٢٠١٣.

٤٧ - وقد صيغت جميع برامج اليونيدو بالتعاون مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، والرابطات الاقتصادية الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة، من أجل المساهمة في الأخذ بنهج متكامل وشامل يزيد إلى أقصى حدٍّ ممكن من تأثير وفعالية كل جهد إنمائي. كما تمّت المواءمة بين برجة وتنفيذ أنشطة التعاون التقني لدى اليونيدو والأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإنّ المنظمة تولي اهتماماً خاصاً لاعتبارات أخرى، من قبيل تلك الاعتبارات المتعلقة بالبلدان المتوسطة الدخل، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير

الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وجرى أيضاً ذكر بعض مجالات التركيز هذه بتفصيل أكبر في الفصل الأول من التقرير السنوي لعام ٢٠١٣.

٤٨- وفي الوقت الراهن، تُصنّف ٩٧ دولةً من مجموع الدول الأعضاء في اليونيدو، البالغ عددها ١٧١ دولة، ضمن البلدان المتوسطة الدخل. وتجري حالياً مناقشات مع حكومة الفلبين من أجل تيسير عقد مؤتمر للدول المتوسطة الدخل في عام ٢٠١٦. ويُتوقع أن يقدم المؤتمر رؤية متبصرة قيّمة من أجل تكييف إطار التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة مع الاحتياجات والأولويات المحدّدة لهذه المجموعة من البلدان، بما يتّسق مع الأولويات الإنمائية لكل منها على النحو المنصوص عليه في إعلان سان خوسيه لعام ٢٠١٣ وخطة التنمية المستجدة لما بعد عام ٢٠١٥.^(٦)

٤٩- وقد أسهمت اليونيدو، بوصفها عضواً كامل العضوية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في آليات الاتساق على نطاق المنظومة، بما في ذلك نظام الأمم المتحدة للمنسّقين المقيمين. وتوفّر المنظمة أيضاً الدعم المالي لنظام المنسّقين المقيمين على الصعيد القطري، وتشارك في برامج توحيد الأداء ذات الصلة مع غيرها من شركاء الأمم المتحدة.^(٧)

٥٠- كما تواصل اليونيدو تعزيز تعاونها مع العديد من الرابطات الإقليمية. ويتجلى التعاون بين اليونيدو والاتحاد الأفريقي من خلال شراكة قديمة العهد من أجل الحدّ من الفقر والنمو الأخضر في المنطقة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، تتولى شعبة البرامج الإقليمية والتمثيل الميداني التنسيق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية لكفالة تحديد الأولويات الإقليمية لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين بالاشتراك مع السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٥١- واشتركت اليونيدو مع مختلف النظراء في الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية^(٨) في تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن الإحصاءات والتصنيفات الصناعية في البلدان العربية، عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في الدوحة. واستُهلّت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، برامج مختلفة لتعزيز مختلف الشبكات وبناء الشراكات مع المنظمات الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة شنغهاي للتعاون.

(٦) المقرّر م ت ص-٤١/٤-٤.

(٧) Add.1 و IDB.42/6.

(٨) تقرير اليونيدو السنوي لعام ٢٠١٣ (IDB.42/2)، الفصل الثاني، التركيز الإقليمي، المنطقة العربية.

٥٢ - ونظمت اليونيدو، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، مؤتمراً دولياً عن العمل الإنتاجي للشباب في بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في تونس، وحضره حوالي ٧٠٠ مشارك، بمن فيهم أعضاء وفود حكومية وممثلون لمنظمات دولية والقطاع الخاص. ودُعي الاتحاد الأوروبي واليونيدو إلى تنسيق متابعة إعلان تونس الصادر عن المؤتمر. وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، وضعت اليونيدو، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، مقترحات مشاريع في مجالات التنوع الاقتصادي، وكفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، والتعاقد من الباطن، والبنية الأساسية للمواصفات القياسية والقياس والاختبار والنوعية. وتتعاون اليونيدو أيضاً بنشاط مع الجماعة الكاريبية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وجماعة دول الأنديز، وأمانة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى.

سابعاً - تنمية الشراكات

٥٣ - دعا المؤتمر العام، في دورته الخامسة عشرة، إلى تعزيز الشراكات والشبكات القائمة وإقامة شراكات وشبكات جديدة من أجل تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. واستجابت المنظمة بعدة مبادرات. أولاً، عززت تواصلها الاستراتيجي مع الدول الأعضاء والشركاء في التنمية من خلال الزيارات الرسمية من قبل الإدارة العليا، والاجتماعات الثنائية، والمشاركة في الأحداث الوطنية والإقليمية والعالمية. وثانياً، عززت قدراتها المؤسسية عن طريق إنشاء فرع الشراكات ورصد النتائج ضمن شعبة صوغ البرامج والتعاون التقني. وثالثاً، أخذت بزمام المبادرة في وضع نماذج مبتكرة للأعمال التجارية، عُرضت في محفلين عالميين للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في عام ٢٠١٤ من أجل إبراز فوائد الشراكات.^(٩)

٥٤ - وللتأكيد مجدداً على تواصل اليونيدو مع دولها الأعضاء في المسار المؤدي إلى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، قام المدير العام بزيارة عدد كبير من البلدان في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالشراكات مع مؤسسات التمويل الإنمائي على وجه الخصوص، اجتمع المدير العام مع قادة البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. واستهدفت هذه المبادلات في الآراء على أعلى مستوى تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة والبحث عن فرص للتعاون وإقامة الشراكات. ومن خلال هذه المبادرات، أمنت اليونيدو الدعم السياسي القوي من الإدارة العليا في مؤسسات

(٩) نشرة المدير العام UNIDO/DGB/2014/01، المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

تمويل التنمية، ووضعت أسس التعاون ذي النفع المتبادل. وفي الوقت نفسه، طوّرت اليونيدو شراكات جديدة مع شركات خاصة، استناداً إلى أهداف مشتركة ووسائل تدخل متميزة.

٥٥ - ويهدف تعزيز دعم الأمانة للشراكات في المستقبل، أنشئ فرع الشراكات ورصد النتائج ضمن شعبة صوغ البرامج والتعاون التقني باعتباره المكتب الاستراتيجي للمدير الإداري لشعبة صوغ البرامج والتعاون التقني.^(١٠) ويضم الفرع وحدتين، وهما: وحدة حشد الشراكات، التي تتولى تنسيق وتنفيذ الشراكات التي تقيمها اليونيدو مع الشركات الصناعية ومؤسسات تمويل التنمية وصناديق الاستثمار ومرفق البيئة العالمية؛ ووحدة الكفاءة العملية ورصد النتائج، التي تتولى قيادة الجهود المشتركة بين الشعب لرفع الكفاءة العملية وتحسين رصد النتائج. وبإنشاء الفرع الجديد، تتقدم المنظمة في استراتيجيتها القائمة على إقامة شراكات مع مؤسسات تمويل التنمية والشركات ومؤسسات القطاع الخاص على نحو منهجي ومنسق.

٥٦ - وفي هذا السياق، يستحق موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب تنويهاً خاصاً. ذلك أن المشهد الإنمائي العالمي أخذ في التطور بسرعة، وأصبحت مراكز القوة الاقتصادية الناشئة حديثاً في الجنوب مصدراً بالغ الأهمية للتكنولوجيا والتمويل والدراية العملية والحلول الإنمائية الأوسع نطاقاً التي تضخم إلى حد كبير الآليات التقليدية للمساعدة الإنمائية. وإزاء هذه الخلفية، وبعد الدعوة التي وجهتها الدول الأعضاء بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، قرّرت المنظمة أن تدمج هذه المهمة الوظيفية في فرع الشراكات ورصد النتائج ضمن شعبة صوغ البرامج والتعاون التقني، مما يؤدي بالتالي إلى التأكيد على الدور المتنامي لليونيدو كوسيط وميسر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بهدف تحسين استغلال إمكانات البلدان الناهضة في تقديم الحلول في إطار التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

٥٧ - وبُذلت جهود لتقنين ونشر أفضل الممارسات في بلدان الجنوب، من أجل تيسير التكرار المعزّز للأثر الإنمائي. وعلاوة على ذلك، اضطلعت المنظمة بعدد من المشاريع في البلدان الأفريقية والآسيوية في مجالات نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات الإنتاجية، وتنمية الأعمال التجارية الزراعية من خلال شبكات راسخة فيما بين بلدان الجنوب. وتشمل هذه الشبكات مركز التعاون الصناعي بين بلدان الجنوب في الصين والهند، ومكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، والمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، الموجودة في معظم الأحيان في البلدان النامية.

٥٨ - وعقدت اليونيدو، من ضمن الجهود التي تبذلها لتنفيذ ولاية التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، منتديين عالميين للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في عام ٢٠١٤:

(١٠) نشرة المدير العام (UNIDO/DGB/2014/01).

أتاح المنتدى الأول (الذي عُقد يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه) للدول الأعضاء منبراً للحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات والصكوك المؤدية إلى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛ وسوف يركز المنتدى الثاني (الذي سوف يُعقد يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر) على اتخاذ إجراءات ملموسة، ومن ثمّ الربط بين محفل اليونيدو العالمي ووظائفها في مجال التعاون التقني.

٥٩- وأتاح المنتدى الأول بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة للدول الأعضاء إجراء حوار استراتيجي بشأن كيفية صياغة استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.^(١١) كما وفّر منتدى عالمياً من أجل مناقشة كيفية تفعيل هذه الاستراتيجيات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والحالات الخاصة ببلدان بعينها. وضمّ المنتدى أكثر من ٢٥٠ مشاركاً ووفداً رفيع المستوى من نحو ٨٢ بلداً. كما أنه اجتذب مشاركة مجموعة بارزة من الباحثين والعاملين في مجال التنمية وعلماء الاقتصاد. ويسهم نجاح المنتدى الأول للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في إحياء وظيفة اليونيدو كمنتدى عالمي ودورها الجامع من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني.

٦٠- وسوف يعرض المنتدى الثاني لليونيدو بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة "نماذج أعمال تجارية" مبتكرة ومتكاملة للشراكات، تقوم بمقتضاها الشراكات بدعم تنفيذ استراتيجيات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في بلدين رياديين للاختبار، هما إثيوبيا والسنغال. ومن خلال المشروعين الرائدتين، سوف تبرهن اليونيدو على فعالية مفهوم الشراكة في مجال تعبئة موارد إضافية من مصادر، منها مؤسسات تمويل التنمية، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيين الثنائيين، والاستثمارات الخاصة، والشركات، مما سيؤدي بالتالي إلى زيادة تأثير ما تقدّمه من خدمات التعاون التقني.

٦١- والنّية هي إقناع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين بأنّ تأثير عمليات اليونيدو يمتد إلى أبعد بكثير من المساعدة الممولة من المنح في مجال بناء القدرات التي تقدمها اليونيدو تقليدياً: إذ إنّ إقامة علاقات تآزر مع الشركاء الآخرين هي وحدها السبيل الذي يمكن للمنظمة من خلاله أن تحفّز الكتلة الحرجة اللازمة من أجل المساهمة على نحو ملموس في الاستراتيجيات الوطنية للبلدان في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ومن خلال القيام بذلك، تعتمزم اليونيدو أن تعرض حافطة متكاملة لخدمات اليونيدو في المنتدى، استناداً إلى خبرتها المتميّزة في

(١١) PBC.30/CRP.5.

بمجال التعاون التقني، ولكنها ستصبح صراحة للمرة الأولى جزءاً لا يتجزأ من تدفقات الموارد الأوسع نطاقاً في دعم الاستراتيجيات الوطنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أرسلت بعثات تحضيرية وتقنية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لمناقشة الفرص الملموسة للشراكة وطرائق التعاون مع المسؤولين الحكوميين والشركاء المحتملين ذوي الصلة. وقد تلقت بعثتا يونيدو إلى إثيوبيا والسنغال استجابة بناءً للغاية إزاء مفهوم الشراكة من جميع أصحاب المصلحة في التنمية.

٦٢- وسوف يُسترد في تصميم وتنفيذ البرامج التجريبية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من أجل الشراكات القطرية بالمبادئ الجامعة التالية: الملكية القطرية القوية؛ والاصطفاف الواضح مع أهداف التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛ والاندماج الوثيق في الاستراتيجيات الوطنية لتعبئة الموارد وإمكانية إقامة الشراكات من أجل توسيع نطاق خدمات التعاون التقني؛ وإتاحة الفرصة لتقديم مجموعة متعدّدة التخصصات من خدمات يونيدو؛ والامتثال لآلية صارمة للرصد والإبلاغ بحيث يمكن للدول الأعضاء قياس الفوائد الملموسة لهذا النهج الجديد.

٦٣- وتستثمر يونيدو، من أجل تعزيز بروز صورتها وتبسيط الضوء على تأثير عملياتها الميدانية، موارد كبيرة في حوار مستمر مع الحكومات (في الدول الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء)، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية، وغيرها من أصحاب المصلحة. وقد واءمت استراتيجيتها في مجالي الدعوة والاتصالات من أجل تعزيز الرؤية الجديدة للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في وسائط الإعلام الدولية ومع الجمهور بصفة عامة، وفي الوقت نفسه البرهنة على فعالية المنظمة وكفاءتها في تقديم حلول التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على أرض الواقع.

٦٤- كما أن لأنشطة الدعوة والاتصال دور رئيسي في إقامة الشراكات. ويتحقق ذلك من خلال أحداث من قبيل منتدي التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، والتفاعل المنتظم مع الدول الأعضاء في يونيدو، من خلال تحديث الموقع الشبكي ليونيدو، وإصدار المنشورات وأشرطة الفيديو الرفيعة الجودة عن عملياتها الميدانية، وعن طريق توسيع نطاق حضور يونيدو في وسائط التواصل الاجتماعي.

ثامناً- الإجراء المطلوب من المجلس اتّخاذه

٦٥- لعلّ المجلس يودُّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.